

## مقدمة :

يعتبر النمو الاقتصادي في الوقت الحاضر أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية في مختلف بلدان العالم ، وتحقيقه ليس بالأمر السهل ، إذ أن هناك متطلبات أساسية وشروطا مسبقة يجب توفرها لتحقيقه بالشكل المطلوب ، ولعل من أهم هذه العناصر الأساسية توفر الموارد المالية الكافية إما لتمويل الإستثمار وتحقيق الزيادة في الدخل والإنتاج أو لمواجهة عجز مؤقت في الموازنة العامة ، وفي سبيل توفير هذه الموارد تلجأ الحكومات إلى الإقتراض .

وتختلف القروض في أنواعها من حيث كونها داخلية أو خارجية ، فقد يكون بعضها طويلة الأجل أو قروضا قصيرة الأمد تتجلى في التسهيلات الائتمانية التي يمنحها الجهاز المصرفي للدولة وهيئاتها العامة أو لشركات القطاع العام وذلك لمقابلة الإنفاق الجاري أو بعض الظروف الطارئة والتي تتطلب سيولة المشروع .

وبالرغم من الخلافات التي تثار بشأن القروض وخطورة الاعتماد عليها كمصدر من مصادر الإيراد العام، نظرا للمشاكل التي تثيرها من حيث أعبائها الاقتصادية فما زالت من المصادر الهامة لتغطية النفقات غير العادية ، وقد تزايد حجمها بالنسبة لمعظم دول العالم ولاسيما الدول الآخذة في النمو والتي تفتقر إلى موارد تمويل مشروعاتها التنموية .

كما تعد ظاهرة إزدياد القروض إحدى الصفات المالية للدولة في العصر الحديث ، وقد زادت سرعة تكوين القروض العامة منذ الحرب العالمية الأولى ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا بلغت القروض في عام 1890 مبلغ 1,10 بليون دولار والتي ارتفعت الى 24,3 بليون دولار عام 1920 ثم ارتفعت الى 43 بليون دولار سنة 1940 وقدرت عام 1959 بمقدار 284 بليون دولار .

ويمكن تعريف القرض العام أداة لمد الدولة بالمواد اللازمة لمقابلة الظروف الموسمية أو الطارئة ، وكذلك هو أداة هامة لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية للإسراع في النمو الاقتصادي ودرء الأزمات وتحسين توزيع الدخل .

يكون القرض داخليا إذا قام بالاككتاب في سندات الدين العام أشخاص طبيعيون أو اعتباريون داخل الدولة المقترضة ويكون القرض خارجيا عندما تعقد الدولة قرضا مع دولة أجنبية أو مؤسسة مالية دولية ، لكن القرض الخارجي يتطلب وجود ضمانات من الدولة المقترضة .

ولهذه القروض إنعكاسات وآثار على السياسة الاقتصادية والشأن الداخلي للدولة المقترضة ، وبناء على ما تقدم بيانه يمكننا طرح الاشكال التالي :

## ما هي انعكاسات و آثار الاقتراض على السياسة الاقتصادية للدولة المقترضة ؟

وعلى إثر الإشكالية أعلاه يمكننا طرح التساؤلات التالية :

ماهي الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية والخارجية ؟ وهل تنعكس سلبا أم إيجابا على الاقتصاد الوطني للدولة المقترضة؟ وهل يمكن أن

يتحقق الإنعاش الاقتصادي للدولة المقترضة بشرط وجود حوكمة جيدة للاقتراض ؟

ولإجابة على التساؤلات أعلاه سنقترح التصميم التالي :

### المحور الأول : الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية

#### أولا : أثر القرض الداخلي في مرحلة إصدار القرض

#### ثانيا : أثر القرض الداخلي في مرحلة الإنفاق

### المحور الثاني : الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية

#### أولا : أثر القرض الخارجي في مرحلة الإنفاق

#### ثانيا : أثر تسديد القروض الخارجية

### المحور الأول : الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية

يؤثر الإنفاق الكلي للمجتمع في الإنتاج الكلي ، فكلما ازداد الإنفاق إزداد الناتج المحلي مما ينتج عنه الانتعاش في سلسلة العملية الاقتصادية الداخلية ، وبالمقابل إذا انخفض حجم الإنفاق الكلي ينخفض حجم الناتج الكلي ويتراجع معدل النمو الاقتصادي فلهذا تلجأ الحكومات للاقتراض الداخلي أو الخارجي .

وسنركز في هذا المحور على الآثار الاقتصادية للاقتراض الداخلي

#### أولا : أثر القرض الداخلي في مرحلة إصدار القرض

تؤدي عملية الاقتراض إلى انخفاض حجم المدخرات المعدة للاستثمار لأن الإقتراض يمثل أستقطاعا من مدخرات الأفراد وأيضا إستقطاعا من القوة الشرائية للأفراد فيقل الإستهلاك الخاص والإستثمار الخاص يؤدي إلى إحداث أثر إنكماش على الدخل القومي .

لكن إذا تحصلت الدولة على القرض من مدخرات الأفراد المعطلة والبعيدة عن النشاط الاقتصادي " المكتنزة " ، فأثر القرض يؤدي إلى زيادة تيار الإنفاق النقدي أي على شكل زيادة في القوة الشرائية وارتفاع في الطلب وبالتالي توسع في دائرة النشاط الاقتصادي بفعل أثر المضاعف والإتجاه نحو التشغيل الكامل.

### الاقتراض من البنوك التجارية ومن البنك المركزي :

إذا كان مصدر القرض من الاحتياطات التي لا تؤثر على القدرة الاقتراضية للبنوك ، فإن أثر القرض يكون توسعيا على شكل زيادة في القوة الشرائية وارتفاع في الطلب وزيادة في الإنتاج ، لأن هذه المؤسسات المالية تستطيع إحداث قوة شرائية جديدة تضاف إلى الموجود في التداول وذلك عن طريق الاقتراض الإضافي على الاحتياطي للبنوك التجارية والاصدار النقدي الجديد بالنسبة للبنك المركزي دون أي أثر للاستثمار الخاص ، أي دون أن تضطر إلى تخفيض قروضها للاقتصاد الخاص نظرا لاحتياجات النقدية الزائدة لدى البنوك فليس للقرض في هذه الحالة أثر انكماشي بل له آثار توسعية على معدل النشاط الاقتصادي .

## ثانياً: أثر القرض الداخلي في مرحلة الإنفاق

تستعمل القروض الداخلية في تمويل الانفاق العام، وهذا الأخير يؤدي إلى إحداث آثار توسعية في الاقتصاد الوطني وعلى الكميات الاقتصادية الكلية وعلى إثر ذلك سندرس أثر القرض الداخلي الحقيقي والمزيف .

### أثر القرض الداخلي الحقيقي :

تتوقف الآثار الاقتصادية للقرض العام الحقيقي على طريقة إستخدام حصيلة القرض فتكون آثاره توسعية، إذا أنفق القرض في مجالات إستثمارية فيطلق عليه القرض المنتج، ومثل هذه القروض يترتب عليه تحقيق فائض اقتصادي يكفي لسداد الأقساط وفوائد القرض دون أن يترتب عليه عبء إضافي يتحمله المجتمع في حين إستخدام القرض في تمويل النفقات الحكومية الجارية الاستهلاكية من المتوقع في هذه الحالة أن يصاحب القرض الداخلي الحقيقي آثار سلبية على المستوى القومي تزداد حدة هذه الآثار السلبية كلما انخفضت مرونة الجهاز الإنتاجي والعكس صحيح، ولكن ما يحدث من آثار في مرحلة سداد الأقساط والفوائد قد تزيد من حدة الضغوط التضخمية إذا لم تقم الدولة باستخدام القرض في مشروعات إنتاجية يعمل على مرونة الجهاز الإنتاجي بحيث يزيد مستوى العمالة والإنتاج، في حين عدم وجود طاقات عاطلة فإن إنفاق القرض يزيد الطلب ويرفع الأسعار ويحصل التضخم، وعليه تتوقف الآثار الاقتصادية خلال مرحلة استخدام القرض الداخلي الحقيقي على الطريقة التي يتم بها استخدام أموال القرض ومستوى توظيف الموارد ودرجة مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الوطني وفق للاعتبارات التالية:

إذا تم توجيه حصيلة القروض لتمويل شراء السلع وخدمات استهلاكية واقتصاد لم يصل مرحلة التوظيف الكامل ينعني وجود موارد عاطلة غير مشغلة ومرونة لجهاز الإنتاج سيؤدي حتما إلى زيادة الطلب، ومن ثم الدخل ومعدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة.

إذا تم توجيه حصيلة القروض لتمويل استثمارات إنتاجية واقتصاد لا يعمل عند مستوى التوظيف الكامل وجهاز انتاجي مرن من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدلات التراكم الرأسمالي ومن ثم معدلات النمو الاقتصادي.

### أثر القرض الداخلي الزائف:

القروض الداخلية الزائفة هي قروض تحصل عليها الدول من الجهاز المصرفي وتأخذ شكل القروض الائتمانية وهي إما أن تقترض الدولة من البنوك التجارية من فائض الاحتياطي النقدي المتاح المتكون من عملية خلق الودائع أو تكلف البنك المركزي بإصدار كميات إضافية من الأوراق النقدية بقيمة القرض الصوري أو بقيمة جزء منه .

إن الزيادة في كمية النقود سوف تؤدي إلى زيادة كمية التداول النقدي بالنسبة للطلب عليها مما يخفض من سعر الفائدة وفقاً للنظرية الحديثة في سوق رأس المال، ويؤدي هذا بدوره إلى زيادة معدلات تكوين رؤوس الأموال الأمر الذي يعني زيادة في الطلب الكلي عن الناتج القومي كما يمكن أن ينتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار وتتوقف حساسية كل من الناتج القومي ومعدلات الأسعار للتغير في الطلب الكلي على مدى عرض الإنتاج القومي .

## المحور الثاني : الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية

أيا كان مصدر القرض الخارجي فإنه يضع قوة شرائية جديدة تحت تصرف الدولة المقرضة والآثار الاقتصادية التي يمكن أن تنجم عن الإقراض العام الخارجي تتوقف على طريقة استخدام القرض إضافة إلى شروطه .

### أولا : آثار القرض الخارجي في مرحلة الإنفاق

إن الآثار المترتبة على عملية إنفاق القرض الخارجي في الداخل هي آثار توسعية ، لأن القرض الخارجي هنا يمثل نقل للقوى الشرائية من الدولة المقرضة إلى الدولة المقترضة ، وبالتالي فهو توسيع للطلب المحلي سواء على السلع الاستهلاكية أم على السلع الاستثمارية ، فإذا استطاعت الدولة المقترضة أن توسع من الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد في هذه الحالة تتمكن الدولة من الحد من ظاهرة التضخم المحتملة الوقوع بسبب هذا الإنفاق ، أما إذا كان العكس أي الدولة لم تتمكن من تلبية هذا الطلب المتزايد عن طريق الإنتاج في هذه الحالة ، سيحصل ارتفاع في المستوى العام للأسعار والتضخم ، من جهة أخرى فإن إنفاق القرض الخارجي في الداخل عملية مشابهة تماما لتصدير السلع وذلك لأنه طلب على السلع المحلية من جهة وسحب كمبيالات على الودائع المصرفية الأجنبية من جهة أخرى .

وبما أن تصدير السلع هو حالة إيجابية لميزان المدفوعات لذلك يمكن القول أن إنفاق القرض الخارجي في الداخل هو في صالح ميزان المدفوعات للبلد المقترض.

### ثانيا : أثر تسديد القروض الخارجية

رغم أن الآثار الاقتصادية للقروض العامة الخارجية تختلف تبعا لطريقة استخدامها من آثار سلبية في حالة استخدامها في استيراد السلع الاستهلاكية وآثارها الإيجابية في حالة استخدام حصيلتها في استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية ، ورغم تلك المزايا التي قد تعود على الدولة المقترضة جراء الاستخدام لحصيلة القرض الخارجي في استيراد السلع الرأسمالية ، إلا أن فريقا من الكتاب الاقتصاديون ما زالوا يؤكدون أن القروض الخارجية تمثل عبئا حقيقيا مما يتطلب إقتطاع جزء من ثروة الدولة وتصديره للخارج وفاء لما عليه من التزامات .

ويعود ذلك لعدم التفرقة بين الاستخدامات المختلفة لحصيلة القرض التي لا تؤدي إلى اقتطاع جزء من ثروة الدولة لسداد الالتزام بل اقتطاع جزء من الزيادة في الثروة الناتجة أصلا عن استخدام القرض الخارجي رغم أن استخدام القرض استخداما سليما أمرا تخلله عدة صعوبات وتقديرات والمتغيرات الماكرواقتصادية .

مما يجعل القروض تشكل مديونية على كاهل الدولة حيث يعجز البلد المقترض عن السداد مما يجعل الدول الدائنة تتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المقترض وتعلي عليه شروطا اقتصادية من أجل ضمان سداد ديونها الشيء الذي قد يؤثر بدوره على الجانب الاجتماعي مثل زيادة أعداد الفقراء نتيجة إنخفاض الدخل وظهور ثورة الجوع نظرا لرفع الدعم عن السلع الغذائية وارتفاع أسعارها إضافة إلى تراجع

حجم الإنتاج الحقيقي للاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل ، الشيء الذي يبرز تفاوت إجتماعي طبقي حقيقي .

لا تعد القروض أداة تمويلية فحسب ، وإنما هي من أهم أدوات السياسة المالية والاقتصادية للدولة ، أي وسيلة من وسائل التوجيه الاقتصادي ، يتعين على الدول استخدامها بحذر شديد لخدمة الأغراض الاقتصادية للدولة ، في ضوء علاقتها بمستوى الدخل القومي ومدى التأثير الذي تمارسه فيها يتعلق به .

### المراجع المعتمد عليها في البحث:

1 بوخلو عبد العزيز، دور القروض العامة في تمويل الانفاق العمومي مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون ، جامعة عبد الرحمان بجاية كلية الحقوق والعلوم السياسية سنة 2018.

2 روضة جديدي ، عثمانى حياة ، أثر القروض الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس للفترة

1990 ، 2017 ، جامعة الوادي الجزائر . مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة 2020.

3 محمد مصطفى أبو مصطفى ، دور و أهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة 1999، 2008 ، قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على الماستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية غزة ، 2009.

4 كتاب القروض العامة سلسلة محاضرات في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية اكدال الرباط ، المغرب ، 2020.

المواقع الالكترونية :

<http://arab-ency.com.sy/law/details/25956>

<https://www.bibliojuriste.club/2021/06/orodaama.html>